حالة تعثر النمو الاقتصادي في الجزائر خارج نشاط قطاع النفط *

أ.شيخ رحمة **
المشرف د.منصوري عبد اللّه ***

* تاريخ التسليم: 9/ 2/ 2014م، تاريخ القبول: 24/ 8/ 2014م.
** طالبة دكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.
*** أستاذ محاضر رتبة- أ- / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

ملخص:

تتميز العديد من بلدان الجنوب النفطية [1] بهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد، وعدم تمكنها من تحقيق النمو المستدام.وتُقدّم هذه الورقة البحثية مثالاً عن هذه الاقتصاديات والمتمثل في الاقتصاد الجزائري.

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، وتشخيص العناصر الأساسية المفسرة للنقائص الموجودة. وذلك من خلال التعرض في البداية إلى التأصيل النظري لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالنفط، في إطار تشخيص القنوات السببية لتعثر النمو.وفي مرحلة ثانية، التطرق إلى حالة الاقتصاد الجزائري، بدراسة مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، عبر التركيز على تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العشريتين الأخيرتين.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد يقوم على الريع، مؤشرات النمو الاقتصادي، النمو المستدام.

(1) تم اعتماد مصطلح بلدان الجنوب النفطية، لأن غالبية البلدان المصدرة للنفط التي تتوزع جنوب الكرة الأرضية، تتميز من الناحية الاقتصادية بأنها أقل تقدما (بدرجات متفاوتة) مقارنة بمصدري النفط في الشمال، كالنرويج وبريطانيا.

THE STATUS OF ECONOMIC DECLINE IN ALGERIA, OUTSIDE THE CONTEXT OF OIL SECTOR

Abstract:

The issue of the sustainable growth characterizes many hydrocarbon exporting countries of the South.Indeed, hydrocarbons remain the dominant sector of the economy.This study aimed to figure the sustainability of growth in the case of Algeria, and to explore the factors that determine the existing deficiencies.To achieve this, the researcher proposes a literature review about various channels that could explain the poor performance of many oil exporting countries, and then, an analysis of the sustainability of growth in Algeria by examining economic indicators in the last twenty years.

Keywords: *rentier economy, indicators of economic growth, sustainable growth.*

مقدمة:

أدت طفرة الأسعار النفطية عام 1973م إلى خلق طموح لدى بلدان الجنوب النفطية، التي تحوز على الجزء الأعظم من هذه الثروة بعهدٍ جديد، تغيّر فيه من موقعها ضمن الهيكل التقليدي للتجارة الدولية، كما كانت تهدف (خاصة أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط) إلى استغلال قوتها النفطية لتحقيق مكاسب تنموية.

مع ذلك فامتلاك النفط لا يعني بالضرورة الاستغلال الأمثل له، من خلال آليات وأوجه استخدام الموارد النفطية، سواءً في العمليات الإنتاجية اللاحقة أو التوظيف الكفء للإيرادات المترتبة عنها، بتحويلها إلى أصولٍ إنتاجية مولِّدة للثروة.وفي هذا السياق تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذا الموضوع، حولَ حالة الاقتصادِ الجزائري، في الآتي: «إلى أي مدى توصّل الاقتصاد الجزائري، الذي يمثل أحد اقتصاديات الجنوب النفطية، في تهيئة اقتصاده لما بعد نضوب النفط؟ ».

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، وتشخيص العناصر الأساسية المفسرة للنقائص الموجودة.ذلك أن النمو المستدام يعكس الأداء الاقتصادي الجيد والإدارة السليمة للعائدات النفطية، مما يساهم في انتقال الثروة عبر الأجيال.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تمّ التعرض في البداية إلى التأصيل النظري لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة النفط، كتمهيد في إطار تشخيص القنوات السببية لتعثر النمو؛ مع ترجيح النتائج التي توصّلت إليها مجموعة الدراسات التي نفت العلاقة الحتمية للعنة الموارد.ممّا يفتح المجال أمام إمكانية تحسين الأداء الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية والإصلاح المؤسساتي.

في مرحلة ثانية، تمّ التعرض إلى حالة الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، **بالتركيز على تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العشريتين الأخيرتين، لاسيما:**

- دراسة الارتباط الإحصائي بين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وأسعار نفط برنت؛
- دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي، وهيكل القيمة المضافة؛

- تحليل مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد الطبيعية؛
- تشخيص العناصر الرئيسية لتراجع النمو الاقتصادي في الجزائر.

وأخيرا، ومن خلال محصلة الدراسة، استُنبطت بعض العناصر الرئيسية التي يمكن أن تشكّل ركائز أساسية للنمو المستدام في الجزائر، وكذلك اقتصاديات الجنوب النفطية.

فيما يخص منهج الدراسة، فلقد تمّ الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، لأجل دراسة مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد الطبيعية، وتشخيص العناصر الرئيسة لتراجع النمو الاقتصادي في الجزائر.كما تمت الاستعانة بالمنهج المقارن، في بعض الأحيان، لتعزيز النتائج المُتَحصّلِ عليها.فاختير الاقتصاد النرويجي الذي يمثّل أفضل نموذج يمكن الاستناد إليه حول الإدارة الجيدة للموارد النفطية، والاقتصاد التونسي، الفقير من حيث الموارد المعدنية مقارنة بالجزائر إلا أنه يتميز بأدائه الجيد.

وفيما يتعلق بالمصادر الأساسية التي اعتُمِدت في الدراسة، فتمثلت في:

- بالنسبة للتأصيل النظري: ضمّ الأدبيات التي تناولت موضوع الاعتماد على الموارد الطبيعية، خاصة النفط وتأثيره على الأداء الاقتصادي؛
- بالنسبة لحالة الاقتصاد الجزائري: فاُعتمِد على تقارير وقواعد بيانات الهيئات الرسمية والمنظمات الدولية بشكل أساسي، وكذا قاعدة بيانات بريتيش بتروليوم، إضافة إلى الملتقيات الدولية.

1ـ القنوات السببية لتعثر النمو خارج نشاط قطاع النفط: [2]

فيما يتعلق بالتأصيل النظري لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط، لا يُميَّز تيار معين وإنما توجد مفاهيم رئيسة عدة لاقت أهمية بالغة في تحليل الأسباب التي تفسر هذا التأخر.وعموما، عادة ما يتم التركيز في تحليل القنوات السببية للآثار الجانبية لثروة الموارد الطبيعية على أداء اقتصاديات الجنوب المصدرة لها، **على العناصر الآتية:**

- أولا– تقلب أسعار المواد الأساسية (خاصة النفط) : مما يجعل الإيرادات من صادرات المحروقات تتصف بالتذبذب وعدم اليقين، حيث لا تخضع فقط لعوامل اقتصادية داخلية، بل تتأثر أيضا بعوامل خارجية، كونها سلعة إستراتيجية ناضبة.ويؤثر ذلك تبعًا على مسار الإنفاق العام، ومن ثَمّ على النمو والاستقرار الاقتصادي، كما يؤثر سلباً على تمويل العملية التنموية.
- ثانيا– الطابع الريعي للاقتصاد: طُرح مصطلح «الدولة الريعية» لأول مرة من

طرف حسين هدفي (1970، ص.428) .والذي عرّف الدول الريعية على أنها تلك الدول التي تتحصّل بشكل منتظم على مبالغ كبيرة من الريع الخارجي.

ولقد اشترط البلاوي (1987) ضرورة توافر أربع خصائص لتصنيف دولة ما على أنها دولة ريعية.و تشمل هذه الخصائص: هيمنة الريع على الاقتصاد، أن يكون مصدر الريع خارجيا، قلة المساهمين في توليد الريع أمّا الأغلبية فتُعنى بتوزيعه و استهلاكه، كما لابد للحكومة من أن تكون المستقبل الرئيسي للريع الخارجي في اقتصاد البلد المعني.

واعتبر Luciani (1987) السّمة الرئيسة في الدولة الريعية هي تحرير الدولة من الحاجة إلى الحصول على إيراداتها من الاقتصاد المحلي.فعلى خلاف «الدولة الإنتاجية» التي تعتمد على ضرائب الاقتصاد المحلي، تشكل الصادرات مصدر إيرادات أساسية للاقتصاد في «الدولة التوزيعية» (حوالي 40 %) ؛ فهي لا ترتبط بمصادر الدخل المحلية.الأمر الذي يجعل سياسة الدولة الإنتاجية موجهة إلى زيادة النمو الاقتصادي، في حين فشلت تلك التوزيعية في إرساء ما يمكن أن يُطلق عليه سياسة اقتصادية فعالة.

أما فيما يتعلق بالناحية التقنية، فيمكن إرجاع تصنيف الاقتصاد المنجمي إلى التصنيف الذي اعتمده Nankani (1979) .والذي اعتبر في دراسته المقدمة إلى البنك الدولي، اقتصاداً منجمياً: «كل اقتصاد ينتمي إلى مجموعة البلدان النامية، ويتميز بارتفاع حصة الإنتاج المنجمي من الناتج المحلي الإجمالي (10 % على الأقل) ، وكذلك ارتفاع الصادرات المنجمية من إجمالي الصادرات (40 % على الأقل) ».(Nankani، 1979، ص.i) .ويؤخذ على هذا التعريف أن نسبة كل من الإنتاج و الصادرات المنجمية، لا تعكسان بوضوح مدى ارتباط الاقتصاد المعني بالقطاع الإستخراجي؛ ومنه إمكانية التفريق بين الأداء الاقتصادي لمختلف البلدان النامية المصدرة للموارد المنجمية.

♦ ثالثا– لعنة الموارد: تُنسب إلى Auty صياغة عبارة: «لعنة الموارد الطبيعية»، لوصف المفارقة بين وفرة الموارد الطبيعية في البلدان النامية وانخفاض أدائها الاقتصادي، الذي قد يكون أضعف من البلدان الأقلّ وفرة من حيث الموارد.(Auty، 1993، ص.1) .في حين شكّلت دراسة Sachs و Warner مُنطلقًا لأدبيات الاقتصاد القياسي، التي انتشرت فيما بعد، بالتركيز على العلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية (لاسيما النفط و المعادن) وضعف النمو الاقتصادي، في الاقتصاديات النامية.إذ تميل عيّنة الدراسة في مجملها، إلى النمو على نحوٍ أبطأ مقارنة بعينة الدول الفقيرة من حيث الموارد في الفترة (1970 – 1989) .(Sachs & Warner، 1995، ص.2 – 3) .

ومن بين الدراسات التي أقرّت بإيجاد تأثير سلبي للنفط على وجه الخصوص على الأداء الاقتصادي، أعمال Sala- i- Martin و Subramanian (2003)، ص.13 – 16) ، حول الأداء الاقتصادي لنيجيريا في الفترة (1970 – 2000) .وعموما توجد العديد من الأبحاث حول العلاقة السببية السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي.بالمقابل توجد دراسات إحصائية أخرى، جزمت بغياب هذه العلاقة السلبية للموارد الطبيعية، من خلال الدراسة التي قام بها Alexeev و Connard (2009)على عينة من البلدان التي تشهد عملية انتقال اقتصادي.[3]

♦ رابعا– الهيكل المؤسساتي/ الحوكمة: [4] ركزت العديد من الدراسات، منذ نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات (من القرن الماضي) ، على أثر جودة المؤسسات على الأداء الاقتصادي، كأعمال Schleifer، North و 1999، Leite & Weiderman).Vishny، ص.3) .وهو ما يفسر اتجاه عدد من الاقتصاديين إلى محاولة توضيح التأثيرات السلبية لوفرة الموارد الطبيعية على جودة المؤسسات، وبالتالي تأثيرها على الأداء الاقتصادي للبلدان المعنية.

فبعض الاقتصاديين بيّن وجود علاقة ارتباطٍ بين وفرة الموارد الطبيعية والفساد خخاصة النفط و بعض المعادن) .كالدراسة القياسية التي قام بها كلّ من Leite و Weid-mann (1999) ، حول العلاقة السببية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية ومظاهر الفساد التي تصيب الاقتصاد.إضافة إلى دراسة Sala- i- Martin و Subramanian (2003) بالتركيز على حالة نيجيريا.كذلك Ross (2014) ، اعتبر أن ثروة الموارد الطبيعية تؤدي إلى انحراف الحوكمة، من خلال دراسة الآثار السلبية للنفط على عدد من البلدان النفطية. فحسب Ross، يميل النفط إلى إطالة فترة حكم الأنظمة الاستبدادية، وتفشي بعض أشكال الفساد، كما يساعد على إثارة صراعات عنيفة في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.ولقد حثّ Stiglitz (2005) ، الحكومات الغربية على ضرورة محاولة الحدّ من الصراعات الداخلية لأجل الاستحواذ على الريع، في البلدان الغنية بالموارد، بتشجيع البلدان الأقل تقدما على تبني ديمقراطية شاملة.

مع ذلك تجدر الإشارة إلى نفي العلاقة السببية بين وفرة الموارد ونقص الديمقراطية من خلال دراسات كتلك التي قام بها الباحثان Haber و Menaldo (2011) ، و اللذان ععتمدا في نموذجيْهما القياسي على سلاسل زمنية طويلة.كما نفت دراسة Mehrara، Al-hosseini و Bahramirad (2008) حتميّة ارتباط الثروة النفطية بلعنة الموارد، من خلال

دراسة تأثير نوعية المؤسسات القائمة في البلدان الغنية بها.حيث قاموا بفحص العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في 42 دولة نفطية، مكونة من فئتين: فئة فقيرة وأخرى غنية من حيث المؤسسات القائمة بها، في الفترة (1976 – 2006) .وتوصلت الدراسة إلى أن الفئة الفقيرة من حيث المؤسسات القائمة، تتميز بتأثير سلبي معتبر للإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي.في حين تلك التي تتوافر على مؤسسات قويةً، تميزت بتأثير إيجابي معتبر للإيرادات النفطية على النمو.بالتالي فنوعية المؤسسات القائمة في البلد المعني، هي التي تتسبب في تحويل الثروة النفطية إلى نعمة أو إلى نقمة. فكلما تدهورت نوعية المؤسسات ازداد التأثير السلبي للإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الطرح، يتبيّن تنوّع التأصيل النظري واختلافه لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالنفط، بل تضارب بعض النتائج المُتوّصل إليها.ويمكن إرجاع هذا التضارب في نتائج الدراسات القياسية، إلى الاختلافات التي قد تشمل كلاً من: عينات الدراسة، والفترة المأخوذة بعين الاعتبار، وأساليب قياس اعتماد الاقتصاد على وفرة الموارد الطبيعية، ومحددات النمو الاقتصادي المدروسة، ونماذج الاقتصاد القياسي المتبعة، واختلاف البيانات المجمّعة.مع ذلك، لا يمكن اعتبار ضعف الأداء الاقتصادي نتيجة طبيعية لوفرة الموارد.فهناك أمثلة تاريخية ناجحة لتنميةٍ قائمةٍ على الموارد الطبيعية، لاسيما حالة كل من: الولايات المتحدة (والتي كانت من أغنى الاقتصاديات بالمعادن عندما أصبحت رائدة عالمياً في الصناعة التحويلية) ، وكندا، وأستراليا، وتشيلي، وماليزيا والنرويج.و هو ما يرجّح صحة النتائج التي توصّلت إليها مجموعة الدراسات التي نفت العلاقة الحتمية للعنة الموارد.مما يفتح المجال أمام إمكانية تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان النفطية من خلال الإصلاحات الاقتصادية والإصلاح المؤسساتي.

2ـ محصلة حول الأداء الاقتصادي للجزائر من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي:

أظهر تقرير»الآفاق الاقتصادية في إفريقيا» (2014) ، تمكن الاقتصاد الجزائري في ظل الاستقرار السياسي الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة، من تحقيق نتائج اقتصادية حسنة من ناحية: معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، فائض الميزان الجاري، احتياطيات الصرف الأجنبي، وضعف الاستدانة الخارجية.

إذ سمحت عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ سنة 2000،

بتسطير السلطات العمومية لبرامج استثمارية طموحة لدعم النمو الاقتصادي.وتتمثل هذه البرامج حسب ما أوردته الوزارة الأولى للجزائر (تقارير الوزارة الأولى، 2008، 2010) في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) ، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014) .خُصّصت لها بعد المراجعة، مبالغ مالية نهائية قُدِرت على التوالي بحوالي: 16 مليار دولار أمريكي، 130 مليار دولار (بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف المشاريع الإضافية) ، و 286 مليار دولار (يشمل برنامجاً جارياً يعادل 130 مليار دولار وبرنامجا جديدا بمبلغ 155 مليار دولار) .

وذلك لتدارك التأخر التنموي الذي أصابها عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986، بما يتوافق مع منظور البنك الدولي، إذ يتم استهداف التنمية المستدامة، والإنفاق على التنمية البشرية ومكافحة الفقر.

بالمقابل، من ناحية التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام، يبقى الاقتصاد الجزائري شديد الارتباط بقطاع المحروقات (من غاز طبيعي ونفط خام وشبه خام) .إذ يشكل هذا الأخير أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي (36 % لسنة 2012) ، يضمن 70 % من إيرادات ميزانية الدولة، و 98 % من الصادرات.وفي ظل كل من انخفاض مستويات إنتاج القطاع، وزيادة الاستهلاك المحلي للطاقة، وانخفاض صادرات المحروقات [5] (من حيث الكمية و القيمة خلال سنة 2013) ، ازدادت حساسية الاقتصاد الجزائري اتجاه تقلبات الأسعار خلال سنة 2013.

(Perspectives Économiques en Afrique : Algérie : 2014، 2014، ص.2 – 3) .

وتدفع هذه الحالة، التي تُظهر مبدئيا اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، إلى التساؤل حول مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد. وهو ما سيتم دراسته من خلال تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي بالتركيز على العشريتين الأخيرتين.

1.2 – الناتج المحلي الاجمالي:

لأجل التحليل القياسي لعلاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي) ومتوسط أسعار نفط برنت السنوية [6] (وفقا لمعطيات British Petroleum) للفترة (1993 – 2012) ، سيتم اتباع نموذج الانحدار الخطي البسيط ذي الصيغة الخطية، بالاستعانة ببرنامج Eviews6.

الجدول (1)

- تقدير تأثير أسعار نفط برنت على مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Eviews6)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	1662.447	50.44191	32.95765	0.0000
C	17508.89	2838.306	6.168781	0.0000

R-squared	0.983699	Mean dependent var	93875.89
Adjusted R-squared	0.982793	S.D. dependent var	55884.33
S.E. of regression	7330.635	Akaike info criterion	20.73215
Sum squared resid	9.67E+08	Schwarz criterion	20.83172
Log likelihood	-205.3215	Hannan-Quinn criter.	20.75159
F-statistic	1086.207	Durbin-Watson stat	1.684700
Prob(F-statistic)	0.000000		

تأخذ العلاقة الرياضية الشكل التالي: .حيث: P: سعر نفط برنت (متغير مستقل) ، PIB: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (متغير تابع) ، e: حدّ الخطأ، b: معامل الارتباط، a: قيمة الناتج المحلي الإجمالي في حالة غياب العائدات النفطية.و انطلاقا من الجدول1، يأخذ التمثيل الرياضي للعلاقة الشكل التالي:

$$PIB = 1662.44713961 \times P + 17508.8856711$$

يتبين من علاقة الانحدار، أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة موجبة (b=1662.447) .وعليه فأسعار النفط تؤثر طردياً على مستويات الناتج المحلي الإجمالي، إذ يترتب عن ارتفاع أسعار النفط بدولار واحد زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 1662.447 مليون دولار.وهو مبلغ كبير مقارنة بحجم الناتج المحلي في الجزائر، ففي سنة 2012، قُدِّر متوسط أسعار نفط برنت بـ 111.67 دولارا، أما الناتج المحلي فقدر بمبلغ 205788.796 مليون دولار.

ويمكن من خلال نتائج الانحدار الموضحة في الجدول1، اختبار صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين مستويات الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وأسعار النفط كمتغير مستقل، **إذ نميز أن:**

1. مؤشر قياس جودة النموذج R- squared، يُقدّر بـ0.983699 (قريب من الواحد) ، أي أن أسعار النفط تفسر نسبة كبيرة من التغيرات على مستوى الناتج المحلي الإجمالي؛
2. F- statistic (إحصائية فيشر) هي معنوية عند 1 %، 5 % و 10 %؛
3. t- Statistic (إحصائية ستودنت) هي معنوية عند 1 %، 5 % و 10 %.

وهو ما يؤكد على أهمية أسعار النفط في تفسير تغيرات مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، كما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري اتجاه أسعار النفط.

وباتباع نفس المنهجية مع الحالة النرويجية، وفقا لمعطيات قاعدة بيانات البنك الدولي ومعطيات British Petroleum، تم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط بالاستعانة ببرنامج Eviews6.والذي نتج عنه التمثيل الرياضي الآتي:

$$PIB = 3.89168401582 \times P + 87.1803672073$$

يتبين من علاقة الانحدار أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة موجبة (b=3.892) .وعلى الرغم من أهمية أسعار النفط في تفسير تغيرات مستويات الناتج المحلي الإجمالي في النرويج، ومعنويّتها، فإن هذا الأثرمبلغ جدّ منخفض.فكل تغير بدولار واحد في أسعار النفط يؤثر على مستويات الناتج المحلي بمبلغ 3.892 مليون دولار.ويشكل هذا المبلغ 2.34 % من مبلغ التغير المسجل في الجزائر، والذي يقدر بمبلغ 1662.447 مليون دولار.في حين أن حجم الناتج الإجمالي النرويجي يتجاوز ضعف حجم الناتج الجزائري. ممّا يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات النفطية لدعم برامجه التنموية، في حين تنويع الاقتصاد النرويجي خارج نشاط قطاع النفط.

وتبين قاعدة بيانات البنك الدولي (http://data.worldbank.org/ country) التبعية اتجاه أسعار النفط في الجزائر، من خلال مؤشر نسبة ريع الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتراوح عموما بين 25 % و 45 %.كما توضح تقلّب ريع الموارد الطبيعية لاسيما المحروقات، وتمثيله لنسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. وهو ما يفسر التأثير القوي لتغيرات أسعار المحروقات، والتي يشكل الريع أحد عناصرها، على مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

2.2 – معدلات النمو الاقتصادي:

تبين معطيات البنك الدولي، من خلال الشكل1، مستويات نموٍ اقتصادي منخفضة نسبياً، كما تتميز هذه الأخيرة بالتذبذب، مما يدل على هشاشة النمو وعدم استقراره.

الشكل (1)

تطور مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993 - 2012)

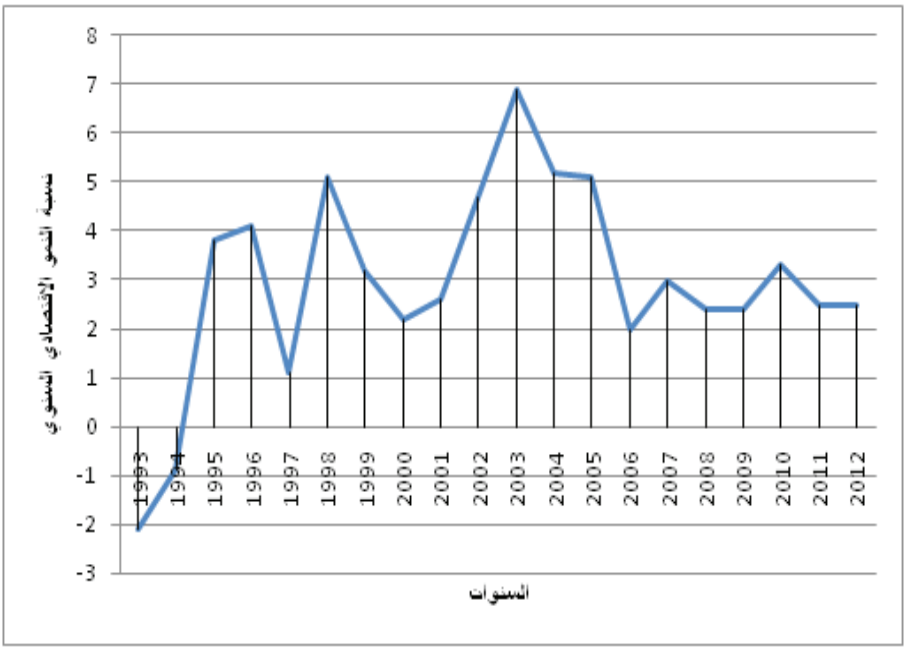

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لبيانات البنك الدولي (data.worldbank.org / http:/ /)

تميزت الفترة (1994 – 1998) ، وهي مرحلة تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي، التي استُكملت سنة 1998، بتزايد نسبي في مستويات النمو بعد فترة من الركود.تمّ خلال هذه الفترة تسجيل جملة من النتائج الإيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية لاسيما النمو الاقتصادي، إضافة إلى استرجاع التوازنات المالية.بالمقابل، كان للبرنامج آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية.إذ مُنيت القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعية، بخسائر كبيرة في إطار انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.كما تدهورت مستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية و تفاقمت البطالة.

وفي ظل هذه الحالة، استغلّت السلطات الجزائرية عودة انتعاش أسعار النفط منذ سنة 2000 لإطلاق برامج استثمارية ضخمة، ترتّب عنها تسجيل مستويات متواضعة للنمو الاقتصادي، خاصة في السنوات الأخيرة (في حدود 3 %) .وعلى الرغم من تعدد الأسباب المطروحة لتفسير هذه المفارقة، فقد ازداد الاهتمام بموضوعي مرونة الجهاز الإنتاجي والحوكمة.

◄ **أولا- مدى مرونة الجهاز الإنتاجي:**

يُرجِع وزير المالية الأسبق عبد اللطيف بن اشنهو، هذا الانخفاض في النمو الاقتصادي إلى تراجع الاستثمارات الإنتاجية للدولة كأحد الأسباب الرئيسية.حيث قام بتقدير الاستثمارات الإنتاجية الفعلية في الفترة (2000 – 2010) بـ 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 22 – 23 % في المخططات السابقة.في حين قَدَّرَ مخصصات دعم قطاع الأسر بـ 20 % من الناتج (Benachenhou، 2012) .بالتالي يُلاحَظُ تراجعٌ لدور الدولة في القطاع الإنتاجي وتعزيز الاستهلاك، على الرغم من تراجع العرض المحلي الذي عُوِّض عبر الاستيراد.

كما قام شيبي، بن بوزيان و شكوري (2010) بدراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، باستخدام مقاربة نماذج الأشعة الهيكلية ذات الانحدار الذاتي، باستعمال بيانات سنوية للفترة (1965 – 2007) .

أوضحت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة أن السياسات المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة، عبر رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني، خالفت الآثار الكينزية من خلال ضعف القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية.وفسِّر هذا الضعف، بشكل أساسي، من خلال ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لدعم النمو، لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، مما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، وتحويل هذه المبالغ إلى إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.(شيبي وآخ.، 2010، ص.12 – 17) .

كما توصل كل من لعايب وبوخاري (2012، ص.12 – 16) إلى النتيجة نفسها، من خلال تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 2011) ، باستخدام نموذج المضاعف.وتم إرجاع الأسباب الكامنة خلف انخفاض قيمة المضاعف إلى العوامل الموضوعية التي تحدُّ من مفعوله، كعدم توافر الاقتصاد الجزائري على آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي، والتسربات الكبيرة في الدخل.

وتكمن خطورة هذه الحالة، في أنه إلى جانب المفارقة بين ضخامة المبالغ المنفقة، وضعف تأثيرها على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، توجد مشكلة أخرى ترتبط بمدى

استدامة مصادر تمويل الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي.إذ يوضح تطور قيم حسابات ميزانية الدولة في الفترة (2000 – 2013) وفقا لبيانات وزارة المالية الجزائرية (http:/ www.mf.gov.dz) ، اعتماد إيرادات الدولة بشكل كبير على الإيرادات النفطية.حيث تتجاوز حصتها إجمالا الـ 50 % من الإيرادات الكلية لموازنة الدولة.في ظل تفاقم عجز الموازنة، الذي انتقل من 61 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 2652 مليار دينار جزائري سنة 2013 (يتم تغطية هذا العجز من خلال صندوق ضبط الإيرادات العمومية الممول من الإيرادات النفطية) .ويترتب على هذا الاعتماد على الإيرادات النفطية، والتي تشكّل مصدر دخلٍ غير دائم، إشكالية التمويل المستقبلي للاقتصاد.

◄ **ثانيا- الحوكمة في الجزائر:**

استفاد برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة (1 يوليو 2007) ، المنبثق

عن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، من تمويلٍ شامل من ميزانية الدولة.(7) وقد تمّ إدماج هذا البرنامج ضمن البرامج الوطنية الإنمائية، لأجل تحقيق نوع من التجانس والترابط بين كل من برنامج عمل الحكومة في مجال الحوكمة، والبرنامج الحكومي الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 28 يونيو 2007.(تقرير الحكومة الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، 2008) .

وعلى الرغم من مبادرة السلطات الجزائرية، تبقى النتائج الملموسة بعيدة عن الأهداف المرجوّة.وسيتم فيما يأتي عرض بعض الأمثلة عن هذه النتائج كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الحوكمة العالمية، ومناخ الأعمال الذي يشمل الجانب المؤسساتي.(8)

أ. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من خلال تتبع تطور مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقا لتعادل القوى الشرائية و الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2005) ، أن نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ازدادت، في الجزائر، بما يتجاوز الضعف.فخلال الفترة (1966 – 2012) ، انتقل نصيب الفرد الجزائري من 1513 دولارا أمريكيا إلى 3212 دولارا، بنسبة زيادة تقدر بـ 112.3 %، و من خلال متوسط معدلِ نموٍ سنويٍ يقدر بـ 1.6

%.والذي هو أعلى بشكلٍ طفيف مقارنة بالنسبة والمعدل العالميين.

الجدول (2)

تطور مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة (-1966 2012) وفقا لتعادل القوى الشرائية والأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2005 الوحدة: دولار أمريكي

البلد	الناتج الداخلي الخام الفردي لسنة 1966	الناتج الداخلي الخام الفردي لسنة 2012	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الفترة 1966-2012	متوسط معدل النمو السنوي
العالم	3740	7751	107,30%	1,55%
الجزائر	1513	3212	112,30%	1,60%
تونس	985	3783	284,10%	2,86%
النرويج	21520	65617	204,90%	2,37%

لحساب متوسط معدل النمو السنوي في الفترة (-1966 2012) : يتم حساب اللوغاريتم النيبيري لحاصل قسمة الناتج الداخلي الخام الفردي لسنة 2012 على الناتج الداخلي الفردي لسنة 1966، وتقسيمه على عدد سنوات الدراسة، والتي هي 47 سنة في هذه الحالة كما يلي: « ln (PIB2012/ PIB1966) / 47)) ».

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لبيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية لسنة (http:// /data.worldbank.org) .

إلا أنه من ناحية الأرقام المطلقة، يبقى نصيب الفرد في الجزائر أقل من نصف المستوى العالمي المقدر بـ 7751 دولارا.بالمقابل، وعلى الرغم من أن تونس دولة غير نفطية، كما أنها أفقر من الجزائر من حيث الموارد الطبيعية، إلا أنها سجلت زيادة كبيرة في مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، بما يتجاوز الدخل الفردي للجزائر.حيث تضاعف الدخل الفردي بها بحوالي ثلاثة أضعاف الدخل المسجل في سنة 1966، فانتقل من 985 دولارا أمريكيا إلى 3783 دولارا سنة 2012، من خلال متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 2.86 %.[9] أما بالنسبة لحالة النرويج، فتميز الدخل الفردي بها، منذ الستينيات

بمستواه المرتفع عالياً، مقارنة بالمستوى العالمي.واستمرّ الدخل الفردي بها في الارتفاع، فانتقل من 21520 دولارا أمريكيا سنة 1966، ليبلغ 65617 دولارا سنة 2012، بزيادة نسبية تقدر بـ 204.9 %؛ أي بما يتجاوز 8 أضعاف الدخل العالمي.

ب. مؤشرات الحوكمة العالمية ومناخ الأعمال:

الشكل (2)

مؤشرات الحوكمة العالمية للجزائر/ تونس/ النرويج لسنة 2012

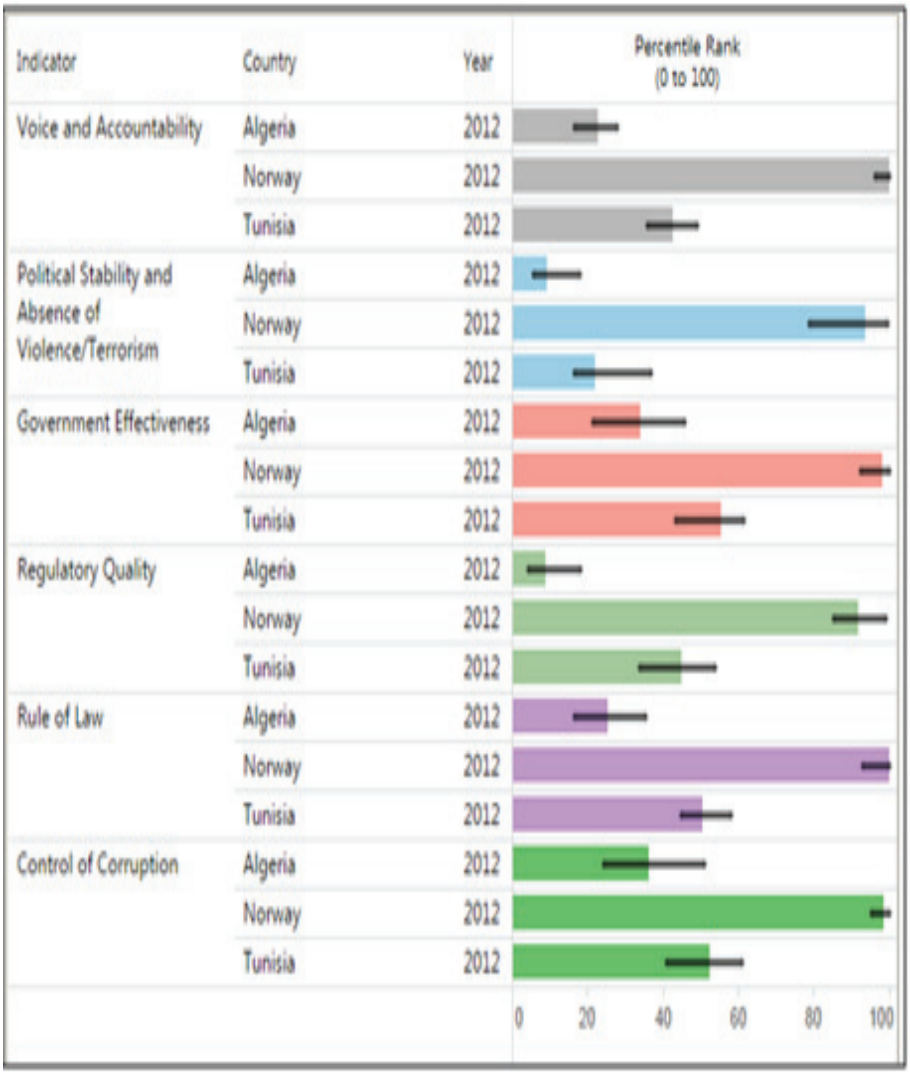

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للحوكمة العالمية (http:/ / info.worldbank.org/ governance/ wgi/ index.aspx#reports)

الجدول (3)

مؤشرات التنافسية العالمية للجزائر/ تونس/ النرويج لسنة 2013/ 2014 (10)

المرتبة / المؤشر	مرتبة الجزائر من مجموع 148 دولة لسنة 2014/2013	مرتبة تونس من مجموع 148 دولة لسنة 2014/2013	مرتبة النرويج من مجموع 148 دولة لسنة 2014/2013
الترتيب (حسب المؤشر العام)	100	83	11
المتطلبات الأساسية:	92	74	6
الجانب المؤسساتي	135	73	6
البنية التحتية	106	77	33
محيط الاقتصاد الكلي	34	96	2
الصحة والتعليم الابتدائي	92	47	14
الكفاءة والقدرة:	133	88	12
التعليم العالي والتكوين	101	73	10
كفاءة سوق السلع	142	88	22
كفاءة سوق العمل	147	132	14
تطور السوق المالي	143	110	9
الاستعداد التكنولوجي	136	83	3
سعة السوق	65	64	51
عوامل التطور والابتكار:	143	79	16
تطور قطاع الأعمال	144	76	13
الابتكار	141	88	13

المصدر: (World Economic Forum، 2013، ص.102 - 302 - 370)

من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية، إضافة إلى مؤشرات مناخ الأعمال، لاسيما الجانب المؤسساتي لكل من الجزائر، وتونس والنرويج، يتضح توافق هذه المؤشرات مع

مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.وهو ما يعكس أهمية دور الحوكمة والإطار المؤسساتي في الأداء الاقتصادي.فالنرويج تتميز بجودة مؤشراتها على المستوى العالمي، إذ تحتل المراتب الأولى من حيث الحوكمة والمناخ الجيد للاستثمار.ممّا يساهم في تفسير الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببقية بلدان العالم، إضافة إلى استدامة النمو بها.كما تتميز تونس أيضا، بمؤشرات أحسن من تلك المسجلة بالجزائر، على الرغم من خصوصية الحالة التي تمرّ بها في السنوات الأخيرة.بالتالي فالنمو الاقتصادي في تونس أكثر استدامة من الجزائر، التي تتجه إلى تعويض هذه النقائص عبر شراء السلم الاجتماعي.

إذ يحظى الجانب الاجتماعي في الجزائر بأهمية كبيرة، حيث بلغ إجمالي النفقات الاجتماعية 54.9 مليار دولار أي ما يتجاوز قليلا 30 % من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أهمية هذه النفقات في ضمان حماية قطاع الأسر من ذوي الدخل الضعيف، فإنه في غياب استهداف مركّز لفئة الفقراء والمستضعفين، تشكّل الطبقة الميسورة أكبر مستفيد من هذه النفقات.(Perspectives Économiques en Afrique : Algérie : 2014، 2014، ص.12 – 13) .

كما تتميز المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، لاسيما المؤسسات العمومية، بعدم خضوعها، عموماً، لمتطلبات المساءلة.فباستثناء المعلومات المحاسبية التي تُوفَّر لمصلحة الضرائب، فالمسيّرون ليسوا مطالبين بالإفصاح عن نشاطاتهم أو تبرير خياراتهم فيما يتعلق بتخصيص موارد المؤسسة.كما تتميز البيئة المؤسسية للاستثمار في الجزائر بتدهورها لاسيما عدم استقرار النظم المؤطرة لها، وتعدد المنظمات الفاعلة في مجال الاستثمار؛ ممّا يؤثر على تكاليف المعاملات المرتبطة بالعملية الاستثمارية.

(Moulai & Benabdallah، 2012، ص.11) .

3.2 – هيكل المساهمة في القيمة المضافة:

بالنسبة لهيكل مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة، وفقا لقاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء (http:/ / www.ons.dz/) ، تبقى المساهمة الأساسية لقطاع المحروقات (القطاع الإستخراجي) ، بنسبة تتراوح بين 33.5 % و 48.5 % من إجمالي القيمة المضافة.يلي هذا القطاع، قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية، مدعوماً بطابع الاقتصاد القائم على التداول إضافة إلى المشاريع الضخمة للسكن والأشغال العمومية.أما فيما يخصّ القطاع الزراعي، فلقد شهد استقراراً نسبياً مع بعض التذبذبات التي ارتبطت أساسا بالعوامل المناخية، لكنه يبقى بعيداً عن تخفيضٍ معتبرٍ

لفاتورة الاستيراد.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فما زالت حلقة تدهور التصنيع مستمرة، إذ تراجعت مساهمته من إجمالي القيمة المضافة لتبلغ 4.9 % سنة 2011.وحسب معطيات وزارة المالية سجلت غالبية فروع القطاع الصناعي، خارج نشاط قطاع المحروقات والصناعة الغذائية، تراجعاً سنة 2011.[11] (تقرير وزارة المالية، 2011، ص.7) .

ولقد بّين المسح الاقتصادي الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء (2012، ص.9 – 10) ، تهميش القطاع الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري.إذ يتميز النسيج الاقتصادي، من حيث عدد الوحدات الاقتصادية، بهيمنة القطاع الخاص، والذي يشكل 95.9 % من إجمالي عدد الوحدات الاقتصادية.تنشط غالبيتها في قطاع التجارة بنسبة 55.7 % (منها84.3 % ضمن تجارة التجزئة) ، و 33.5 % ضمن الخدمات، خاصة ضمن وحدات النقل، والتخزين والمطاعم.فيما يتعلق بالصناعة المانيفاكتورية فهي تمثل 9.7 % من إجمالي الوحدات، منها 24.2 % ضمن الصناعة الغذائية و 10.9 % ضمن صناعة الملابس الجاهزة.أما القطاع العام فيشكل 2.4 % من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية، في حين المؤسسات المشتركة والأجنبية فتمثل 1.7 %.[12]

ومما سبق يتضح تركز وحدات القطاع الخاص في قطاعي التجارة و الخدمات، في أنشطة تتميز بالربح السريع وقلة المخاطر الاستثمارية (المرتبطة بإعادة تدوير الريع) .مما ترتب عنه عدم تعويض القطاع الخاص الذي تغلب عليه الوحدات المصغرة، للفراغ الذي خلفه تراجع دور الدولة في النشاط الإنتاجي، في ظل تدهور مناخ الأعمال ومؤشرات الحوكمة.مما يفسر انخفاض الاستثمارات الإنتاجية في السنوات الأخيرة، وتدهور القدرات الإنتاجية التي أثرت بدورها على مستويات الأداء الاقتصادي ومنه استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- نتائج الدراسة:

بينت دراسة حالة الاقتصاد الجزائري توافقا، مع العديد من جوانبِ التأصيل النظري المطروح، لاسيما:

1. الآثار السلبية لحساسية الاقتصاد الجزائري اتجاه تقلبات أسعار النفط؛
2. توافق الاقتصاد الجزائري مع مفهوم الدولة التوزيعية (الدولة الريعية) ، انعكس في غياب ما يمكن أن يُطلق عليه بسياسة اقتصادية فعالة؛
3. توافق الاقتصاد الجزائري مع تصنيف Nankani للاقتصاد المنجمي؛

4. أظهرت معطيات كل من الاقتصاد النرويجي والجزائري، توافقهما مع نتائج دراسة Alhosseini ،Mehrara و Bahramirad (2008) .فالجزائر الفقيرة من حيث المؤسسات القائمة بها، تميزت بتأثير سلبي معتبر للإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي.في حين النرويج التي تتوافّر لديها مؤسسات قوية، تميزت بتأثير إيجابي معتبر للإيرادات النفطية على النمو.بالتالي فنوعية المؤسسات القائمة في البلد المعني، هي التي تتسبب في تحويل الثروة النفطية إلى نعمة أو إلى نقمة.كما تم تأكيد هذه النتيجة، بالأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد التونسي الذي يتميز بفقره من حيث الموارد الطبيعية مقارنة بالجزائر، لكنه أفضل من حيث هيكله المؤسساتي، وهو ما انعكس على أدائه الاقتصادي.

كما أظهر تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين أنه على الرغم من تمكنها، في السنوات الأخيرة، من تحقيق نتائج اقتصادية حسنة.فإنه من الصعب الحكم على نجاح البرامج الاستثمارية الضخمة، في تهيئة الاقتصاد لما بعد المحروقات لاسيما النفط.إذ لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من إقامة اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق نمو مستدام، يعكس الأداء الاقتصادي الجيد والإدارة السليمة للعائدات النفطية، مما يساهم في انتقال الثروة عبر الأجيال، **من خلال النتائج الآتية**:

1. أظهر كل من التحليل القياسي لعلاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومتوسط أسعار نفط برنت السنوية، في الفترة (1993 – 2012) ، إضافة إلى معطيات مؤشر نسبة ريع الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهيكل إيرادات الدولة، تبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات النفطية؛

2. تميزت مستوياتَ النمو الاقتصادي بانخفاضها النسبي، مع تذبذب مستوياته، مما يدل على هشاشة النمو وعدم استقراره؛

3. بالنسبة لهيكل مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة، تبقى المساهمة الأساسية لقطاع المحروقات، بنسبة مساهمة تتراوح بين 33.5 % و 48.5 % من إجمالي القيمة المضافة، في حين تتميز مساهمة القطاعات الإنتاجية بالضعف.

ومن أهم العوامل المفسرة لضعف القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر في التأثير على الأداء الاقتصادي:

1. المشكلات المرتبطة بالحوكمة: إذ أظهرت مؤشرات الحوكمة العالمية، إضافة إلى مؤشرات مناخ الأعمال لاسيما الجانب المؤسساتي تدهوراً كبيراً.وذلك على الرغم من أهمية دور الحوكمة والإطار المؤسساتي في الأداء الاقتصادي؛

2. المشكلات المرتبطة بالقطاع الإنتاجي: حيث يُسجِّل هذا الأخير تراجعاً في الاستثمارات الإنتاجية، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، مما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، وتحويل النفقات إلى إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد الواردات.كما تتركز وحدات القطاع الخاص في قطاعي التجارة والخدمات، في أنشطة تتميز بالربح السريع و قلة المخاطر الاستثمارية (المرتبطة بإعادة تدوير الريع) .مما ترتب عليه عدم تعويض القطاع الخاص الذي تغلب عليه الوحدات المصغرة، للفراغ الذي خلّفه تراجع دور الدولة في النشاط الإنتاجي، في ظل تدهور مناخ الأعمال ومؤشرات الحوكمة.وهو ما يفسر انخفاض الاستثمارات الإنتاجية في السنوات الأخيرة، وتدهور القدرات الإنتاجية التي أثرت بدورها على مستويات الأداء الاقتصادي ومنه استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر.

ولقد نتج عن تشخيص القنوات السببية لتعثر النمو لاسيما حالة الجزائر، أن المشكلة ليست في ريع الموارد الطبيعية وإنما في تسيير هذا الريع.وهو ما يفتح المجال أمام إمكانية تحسين الأداء الاقتصادي لبلدان الجنوب النفطية، **من خلال ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في**:

1. تحييد آثار التذبذب واللايقين المرتبطِ بإيرادات النفط بما يساهم في توفير الاستقرار الاقتصادي، كإنشاء صناديق النفط.مع ضرورة التنسيق بين الإدارة المالية للصندوق، وإدارة الديون وإدارة التدفقات النقدية لخزانة الدولة.وكذلك احترام الشفافية، والانضباط المالي في تسيير موارد النفط؛

2. الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بتنويع النسيج الاقتصادي، وتحفيز القطاع الخاص وتكوين رأس المال البشري، لتعزيز القطاع الإنتاجي؛

3. ضرورة أخذ تحسين الإطار المؤسساتي، والحوكمة عامة بعين الاعتبار، لاسيما نوعية المؤسسات المؤطرة لأداء الاقتصاد، ومناخ الاستثمار لزيادة فعالية السياسات الاقتصادية.

الهوامش:

1. تم اعتماد مصطلح بلدان الجنوب النفطية، لأن غالبية البلدان المصدرة للنفط التي تتوزع جنوب الكرة الأرضية، تتميز من الناحية الاقتصادية بأنها أقل تقدما (بدرجات متفاوتة) مقارنة بمصدري النفط في الشمال، كالنرويج وبريطانيا.
2. تجدر الإشارة إلى أن الريع النفطي يرتبط بالصناعة النفطية، التي تنقسم إلى عدة مستويات: الاستخراج، النقل، التكرير، التوزيع.وكل برميل نفط خام، يولّد خلال عملية تحويله إلى منتج مكرّر نهائي، مبالغ معتبرة من الريع (أو الفائض البترولي) .ويتم اقتسام هذه المبالغ وفقا لموازين القوى في الصناعة النفطية والأسواق العالمية، ويرجع ذلك إلى تاريخ الصناعة النفطية على المستوى العالمي.(Bendib، 1995) .
3. Economies in transition.
4. تُعرّف Roumeen Islam (2002، ص.48) المؤسسات على أنها: « قواعُد تحكم السلوك، والآليات التي تقوم بتنفيذ هذه القواعد، والمنظمات، التي تؤثر في حوافز الأفراد، و تدعم عمليات الأسواق».ويصنف Rodrik و Subramania (2003، ص.32) ، المؤسسات من حيث الوظيفة على مستوى السوق إلى أربعة مجموعات هي: المؤسسات التي تخلق السوق، المؤسسات المنظمة للسوق، المؤسسات المحققة لاستقرار السوق، والمؤسسات التي تمنح الشرعية للسوق.
5. يشمل قطاع المحروقات في الجزائر النفط و الغاز الطبيعي، إلا أن إيرادات النفط أكبر من إيرادات الغاز، و هو ما يفسر اهتمام هذه الدراسة بقطاع النفط.
6. نفط برنت هو الأقرب لنوعية النفط الجزائري، كما يتميز بوفرة المعطيات حول متوسطِ أسعاره السنوية.
7. يضم البرنامج أربعة محاور موضوعية تتمثل في: الحوكمة السياسية، الحوكمة الاقتصادية، الحوكمة والمؤسسات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
8. والتي تشكل أمثلة إضافية، إلى جانب مؤشرات النمو الاقتصادي التي تم التعرض إليها سابقا.
9. إلا أن هذا لم يمنع قيام الثورة في تونس (نهاية عام 2010) ، حيث اتضح أن النظام لم يكن يعير أهميةً للتوزيع العادل لنتائج الأداء الاقتصادي الجيد على المواطنين التونسيين.

10. تلاحظ النتائج نفسها، في حالة مؤشرات تقرير البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في كل من الجزائر/ تونس/ النرويج لسنة 2013/ 2014.غير أنها أكثر سوءا فيما يتعلق بالجزائر وأحسن بالنسبة لتونس.

(World Bank Doing Business Report 2014، 2013)، ص.174 – 214 – 231) .

11. فلقد ترتب عن الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية إلى جانب برامج صندوق النقد الدولي: تفكيك القطاع الصناعي العمومي، خصخصة الأصول، انخفاض الإنتاجية، توسيع انفتاح للتجارة الخارجية (الذي أدى إلى زيادة الضغوط التنافسية) ، إحلال الواردات محل الإنتاج المحلي، وتوسع القطاع غير الرسمي.

(Perspectives Économiques en Afrique : Algérie : 2014، 2014)، ص.15) .

12. تجدر الإشارة إلى أنه حسب تقرير «الآفاق الاقتصادية لإفريقيا» (2014، ص.14) ، يساهم القطاع الخاص بنسبة 52% من إجمالي القيمة المضافة، من خلال مؤسسات عائلية مصغرة.تتميز هذه الأخيرة بضعف قدرتها على الاستثمار، محدودية حصولها على الائتمان المصرفي، مع ضعف آفاق النمو.أما مؤسسات القطاع العام والقطاع المشترك، فتساهم بنسبة 48% من إجمالي القيمة المضافة.وتتميز هذه المؤسسات بكبر حجمها (تضم أكثر من 250 موظفا و يُقّدر رقم أعمالها بملياري دينار جزائري على الأقل) .على سبيل المثال يضم قطاع المحروقات مؤسسة سوناطراك العمومية، التي تضمن لوحدها 36% من الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر والمراجع:

أولا- المراجع العربية:

1. إسلام، رومين.(2002) .مؤسسات لدعم الأسواق.مجلة التمويل والتنمية.1 (39) .
2. رودريك، داني وسوبرامانيان، أرفيند.) 2003) .أسبقية المؤسسات: ماذا تعني وماذا لا تعني.مجلة التمويل والتنمية.2 (40) .
3. شيبي، عبد الرحيم وبن بوزيان، محمد وشكوري، سيدي محمد (2010) .الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية.الورقة البحثية رقم 536.تم تحميله بتاريخ 24/ 06/ 2014، عبر الموقع:

http:/ / www.erf.org.eg/ cms.php?id=home_page

4. لعايب، وليد وبوخاري، لحلو (2012، ديسمبر) .دراسة تقييمية لفعالية سياسة الإنفاق الحكومي باستخدام نموذج المضاعف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 – 2011، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجزائر –خمسون سنة من تجارب التنمية– .الجزائر.
5. مصالح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(2008) ، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة.الجزائر: نُشر من قبل مصالح الدولة.
6. الوزارة الأولى للجزائر.(2008) .تقرير حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999 – 2008.تم تحميله بتاريخ 02/ 06/ 2012 عبر الموقع

http:/ / www.premier- ministre.gov.dz/ index.php

7. الوزارة الأولى للجزائر.(2010) .ملحق بيان السياسة العامة.تم تحميله بتاريخ 02/ 06/ 2012 عبر الموقع

http:/ / www.premier- ministre.gov.dz/ index.php

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1. *Alexeev, M.& Conrad, R.(2009) .The elusive curse of oil.Working Paper SAN09- 04.Retrieved July 7,2014, from http:/ / research.sanford.duke.edu/*

2. *Auty, R.M.(1993) .Sustaining development in mineral economies.London: Routledge.*
3. *Beblawi, H.(1987) .The Rentier state in the Arab World.In H.Beblawi and G.Luciani (Eds.) .The rentier state 2.London: Croom Helm.*
4. *Benachenhou, A.(2012, Décembre) .État- économie- société.Papier présenté au colloque sur L'Algérie : cinquante ans d'expériences de développement.Alger.Algérie.*
5. *Bendib, R.(1995) .Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie. Alger : Office des publications universitaires.*
6. *Goumeziane, S.(2003) .Le pouvoir des rentiers.Paris: Méditerranée.*
7. *Haber,S.&Menaldo,V.(2011).Donaturalresourcesfuelauthoritarianism? Retrieved June 5,2014, from: http:/ / journals.cambridge.org/ action/ displayJournal?jid=PSR*
8. *Hamdad, T.(2012, Décembre) .Politique Budgétaire et Croissance.Papier présenté au colloque sur L'Algérie : cinquante ans d'expériences de développement.Alger.Algérie.*
9. *Jeffrey, F.(2011, September) .The natural resource curse.Paper presented at the IMF high level seminar on Commodity price volatility and inclusive growth in low- income countries.Washington, D.C.*
10. *Luciani, G.(1987) .Allocation vs.production states.In H.Beblawi and G.Luciani (Eds.) .The rentier state 2.London: Croom Helm.*
11. *Mahdavy, H.(1970) .Patterns and problems of economic development in rentier states.Studies in the economic history of the Middle East.London: M.A.Cook.*
12. *Mehrara, M.M.& Mohsen and Alhosseini, S.& Bahramirad, D.(2008) .Resource curse and institutional quality in oil countries.Retrieved June 20,2014, from: http:/ / mpra.ub.uni- muenchen.de/*
13. *Moulai, K.& Ben abdallâh, Y.(2012, Décembre) .Le changement institutionnel dans une économie de rente.Papier présenté au colloque sur L'Algérie : cinquante ans d'expériences de développement.Alger.Algérie.*
14. *Nankai Gobind.(1979) .Development problems of Mineral- exporting countries.Working paper n° 354.Retrieved May 16,2014, from: http:/ / documents.worldbank.org/ curated/ en/ home*

15. *Ross, M.L.(2014, February 12) .What have we learned about the resource curse? Retrieved June 20,2014, from http:// socialsciences.ucla.edu/*
16. *Sachs, J.D.& Warner, A.M.(1995) , Natural resource abundance and economic growth, Working Paper n° 5398.Retrieved June 5,2014, from: http:// www.nber.org/*
17. *Sala- I- Martin, X.Subramanian, A.(2003) .Addressing the natural resource curse.Working Paper/ 03/ 139.Retrieved June 5,2014, from: http:// www.nber.org/*
18. *Stiglitz J.E.(2005) .Making natural resources a blessing rather than a curse.Lifting the resource curse 2.New York: Open Society Institute.*
19. *Temmar, H.(2011) .La Transition de l'économie émergente.Alger : Office des publications universitaires.*
20. *British Petroleum.(2013) .Statistical Review of World Energy.England: British Petroleum.*
21. *Ministère des Finances (2012) .Situation Économique et Financière de l'Algérie en 2011.Algérie : Ministère des Finances.*
22. *Office National des Statistiques.(2012) .Premier Recensement Économique : 2011, Collections Statistiques N°172/ 2012.Algérie : Office National des Statistiques.*
23. *World Bank.(2013) .Doing Business Report 2014.Washington: World Bank.*
24. *World Economic Forum.(2013) .The Global Competitiveness Report 2013- 2014.Switzerland: World Economic Forum.*
25. *Base de données de L'Office National des Statistiques : http:// www.ons.dz/*
26. *Bas de données du Ministère des Finances : http:// www.mf.gov.dz*
27. *International Monetary Fund Data Base : http:// www.imf.org/ external/ index.htm*
28. *World Bank Data Base: http:// www.worldbank.org/*